بالحيلة وقال الزمخشري وقرا الاعرج بفتح الميم على انه مفعل من حال يحول محالا اذا قال ومنه لحول ربك اي اسد حيله ويجوز ان يكون المعنى محل العقاب ويكون مثلا في القوة والقدرة كما جاء فساعد اليه اسد وشوساه احد لان الحيوان اذا اشتد حاله كان منعوتا بشدة القوة والاصطلاح عام يجوز عنه غيره الا تري الى قولهم مصر به العاره وذلك ان العقاب عود الطهر وقوامه وقوله لدعوة الحق من باب اضافه الموصوف الى الصفة والاصل له الدعوة الحق كقوله ولدار الاخرة على احد الوجهين وقال الزمخشري فيه وجهان احدهما ان تضاف الدعوة الى الحق الذي هو نقيض الباطل كما تضاف الكلمة اليه في قوله كلمه الحق والثاني ان تضاف الى الحق الذي هو الله على معنى دعوة المدعو الحق الذي يسمع فيجيب قال الشيخ وهذا الوجه الثاني لا يظهر لان ما له الى يدعو الله دعوه اليه كما تقول لزيد دعوه زيد وهذا التركيب لا يصح قلت وانما هذا ما قاله الزمخشري حتى يرد عليه وقوله والذين يدعون يجوز ان يراد بالذين المشركون فالواو في يدعون عائدة ومفعوله محذوف وهو الاصنام والواو في لا يستجيبون عايد على مفعول يدعون المحذوف وعاد عليه الضمير كما اعتكلا لمعاملتهم اياه معاملتهم والنفي في والمشركون الذين يدعون الاصنام لا يستجيب لهم الاصنام الاستجابة كاستجابه باسط كفيه الي كاستجابة الماء من بسط كفيه اليه يطلب منه او يبلغ فاه والماء لا سعي له بسط كفيه ولا بسط شيء ولا يقدر ان يجيبه ويبلغ فاه قال صاحب الزمخشري ولما ذكرا ابو البقاء قريبا من ذلك وقدر المضاف المذكور قال والمصدر في هذا التقدير مضاف الى المفعول كقوله لا يسام الانسان من دعاء الخير وفاعل هذا المصدر مضمر وهم ضمير العقلا اي لا يجيبون الا كاجابة الماء باسط كفيه اليه والاجابة هنا كناية عن التناول ويجوز ان يراد بالذين الاصنام اي والالهة الذين يدعونهم من دون الله لا يستجيبون لهم بشيء الا استجابه والتقدير كما تقدم في الوجه قبله وانما جمعهم جمع العقلا اما للاخبار لان الالهة عقلا وجمادا واما لكماله بهم اياها معاملة العقلا في قولهم فالواو في يدعون للمشركين والعايد المحذوف للاصنام وحدها او ليجيبون وقد اليزيدي عن ابي عمرو يدعون بالخطاب وهي تقويه للوجه الثاني ولم يذكر

ذكرا الزمخشري غيره قوله ليبلغ اللام متعلق باسط وفاعل ليبلغ ضمير الماء قوله وما هو ببالغه في هو ثلثة اوجه احدها انه ضمير الماء والهاء في ببالغه للفم اي وما الماء بالغ فيه الثاني انه ضمير الغم والهاء في ببالغه للماء اي وما الغم ببالغ الماء اذ كل واحد منهما لا يبلغ الاخر على هذه الحال لتنسبة الفعل الى كل واحد وعدمها صحيحان الثالث ان يكون ضمير الباسط والهاء في ببالغه للماء اي وما باسط كفيه الى الماء ببالغ الماء ولا يجوز ان يكون هو ضمير الباسط وفاعل ببالغه مضمرا والهاء في ببالغه للماء لانه حينئذ يكون من باب جريان الصفة على غير من هي له وسيأتي كان هذا الزم ايراد الفاعل فكان التركيب هكذا وما هو ببالغ الماء فان جعلت الهاء في ببالغه للماء جاز ان يكون هو ضمير الباسط كما تقدم تقديره والكاف في كباسط اما نعت لمصدر محذوف واما حال من ذلك المصدر كما تقدم تقديره غير مرة وقال ابو البقاء والكاف في كباسط ان جعلتها حرفا كان فيها ضمير يعود على الموصوف المحذوف وان جعلتها اسما لم يكن فيها ضمير قلت وكون الكاف اسما في الكلام لم يقل به الجمهور بل الاخفش وبعني بالموصوف ذلك المصدر والذي قدرته فيما تقدم وطوعا وكرها اما مفعول من اجله واما حال اي طايعين وكارهين واما منتصبان على المصدر الموكد بفعل مضمر وقرا ابو مجلد والايصال بالياء قبل الصاد وخرجها ابن جني على انه مصدر اصل كضارب اي دخل في الاصل كاصبح اي دخل في الصباح وظلالهم عطف على من وبالغدو متعلق بيسجد والباء بمعنى في اي في هذين الوقتين وقرا الاخوان وابو بكر عن عاصم يستوي بالياء من تحت والباقون بالتاء من فوق والوجهان واضحان باعتبار ان الفاعل مجاز التانيث فيجوز في فعله التذكير والتانيث كما يأتي له مرارا وقوله ام هل هذه ام المنقطعة فتقدر ببل والهمزة عند الجمهور وصل وحدها عند بعضهم وقد تقدم ذلك محررا وقد يقوي بهذه الاية من يري تقديرها ببل فقط بوقوع هل بعدها فلو قدرنا هنا ببل والهمزة لزم اجتماع حرفي معنى فقدرها ببل وحدها ولا تقوية له فان الهمزة قد جامعت هل في اللفظ كقوله الشاعر اهل رانا بوادي القف ذي الكثب ... فاول الحاجها تقديرا والقايل ان يقول لا نسلم ان هل هنا استفهامية بل بمعنى قد واليه